الجزء الرابع المجلد الرابع والثلاثون

مجلة المجمع العلمي العراقي

ذو الحجة ١٤٠٣ هـ
تشرين الأول ١٩٨٣ م

جهد الاصمعي النقدي

« في كتابه فحولة الشعراء »

الدكتور
محمود عبد الله الجادر

كلية الآداب ـ جامعة بغداد

يختلف مؤرخو حركة النقد الأدبي على تحديد تأريخ دقيق ـ أو تقريبي ـ لنشأة النقد عند العرب ، والاختلاف على هذه المسألة نابع في الاصل من الاختلاف على طبيعة النظر إلى العملية النقدية نفسها ، ولهذا كان من الطبيعي أن يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن النقد يسبق الإبداع الفني نفسه معتمدين على وضع ما يصاحب المخاض الإبداعي من جهد التنقية والتنقيح والاختيار موضع الجهد النقدي (١) وكان من الطبيعي أيضاً أن يذهب باحثون آخرون إلى القول بأن النقد العربي شهد مخاضه في القرن الثالث ولم ينضج إلا في القرن الرابع الذي شهد الخصومات والمزازنات النقدية بين الشعراء معتمدين على القول بأن العملية النقدية جهد فكري مدعوم بأسس منهجية نظرية أو تطبيقية عامة (٢) .

ويبدو أن كثرة ما قيل لدعم الاتجاهات المتباينة في هذا الميدان لم يدع منفذاً لجديد يقال، فكان حرياً بنا أن نتجنب الخوض في الأمر منذ البداية لولا أن البحث في أثر نقدي مدون مشترط بتحديد موقعه من المجرى

التأريخي للحركة النقدية ، والذي يخيل إلينا أن الأمر لن يتسم بصعوبة ما بالقياس إلى فحولة الشعراء للأصمعي (ت ٢١٦ هـ) ، فهو أقدم نص نقدي مدون وصل إلينا ، ولكن هذه الحقيقة قد لا تعني شيئاً كثيراً في تحديد موقعه التأريخي قدر ماتعنيه طبيعة الحقائق المودعة فيه حيث تبدو التفاصيل موطئة للقناعة بأن الأصمعي ظل يتعامل مع الشعر والشعراء من خلال حصيلة أحكام نقدية تبلورت أو كادت تتبلور في حلقات العلم ومجالس الأدب والنقد التي شهدها عصره ، ثم لم يكد يتجاوز ما كان يتداوله العلماء فيها من ملاحظات ، ويتفقون عليه من أحكام ، إلا في بعض الوجوه ، وتلك حقيقة قد تعني انشداد « فحولة الشعراء» إلى خلاصة آراء اللغويين النقدية التي مثلت اللبنة الأولى في صرح النقد المنهجي العربي ، وذلك حكم لا نريد استباق مناقشته قبل دراسة التفاصيل وملاحظة موقف الأصمعي من توجه سابقيه ومعاصريه من اللغويين والنقاد ، ورصد موقفه المتميز بازاء مسائل نقدية عديدة مبثوثة في أثناء الكتاب .

والذين اطلعوا على (الفحولة) لا يختلفون على أنه كراس صغير لا يكاد حجمه يملأ العين على الرغم من ضخامة عدد الشعراء الذين تناولتهم الأحكام النقدية الموجزة المبثوثة فيه .

ومعروف أن كتاب (الفحولة) هو حصيلة ما رواه ابن دريد من إجابات الأصمعي عن أسئلة تلميذه أبي حاتم السجستاني وما أملاه عليه من ملاحظات وآراء ، ولهذا يبدو من العبث ان نحاول إدراج الكتاب تحت باب معين من أبواب التأليف المعروفة ، فلعل من أعرض عن ذكره ضمن مؤلفات الأصمعي من القدامى كان ينظر إلى هذه الحقيقة الماثلة وهي أن الأصمعي لم يقصد إلى (التأليف) في إجاباته على أسئلة تاميذه ، بل لعله لم يكن يظن أن إجاباته ستجمع بين دفتي كتاب ، وتلك حقيقة تحملنا على الظن بأن عنوان الكتاب (فحولة الشعراء) ليس من وضع الأصمعي نفسه وإنما من وضع أبي

حاتم أو ابن دريد أو ناسخ متأخر ، والاحتمـــال الأخير هو الذي نميل إليه .

وقد نشر الكتاب مرتين : أولاهما بتحقيق تشارلز توري في المجلد الخامس والستين من مجلة جمعيه المستشرقين الألمان سنة ١٩١١ م في ثلاث عشرة صفحة ، وهي النشرة التي قدم لها الدكتور صلاح الدين المنجد ونشرها ببيروت سنة ١٩٧١ م ، والنص العربي فيه يستغرق اثنتي عشرة صفحة ، وقد أشار توري إلى أنه اعتمد في تحقيقه على نسخة خطية موجودة بجامعة ييل نسخها لاندنبرع عن أصل محفوظ بدمشق سنة ١٩٠٠ م (٣)

أما النشرة الثانية فقد أصدرها محمد عبدالمنعم خفاجي وطه محمد الزيني في مصر سنة ١٩٥٣ م معتمدين على نسختين خطيتين أولاهما في مكتبة الأزهر والأخرى في المكتبـــة التيمورية اشارا إلى أنها قـــد تكون منقولة عن نسخة الأزهر نفسها (٤) ، وقد جاءت نشرتهما موافقة لنشرة توري التي لم يشيرا إليها (٥) لا تكاد تخالفها إلا في أمور يسيرة ، أما مواضع التحريف والخطأ والنقص فانهـــا متشابهة في النشرتين بشكـــل ملفت للنظر ، ولهـــذا فاننا نميل إلى الزعم بأن النسخ الخطية التي اعتمدت عليها النشرتان تعود إلى أصل واحد أو أن إحداها أصـــل لبقيتها ، أما وجـــه تميز النشرة المصـــرية من نشرة توري فانه يتمثل في هذه الملاحق التي أودع فيها المحققان ما وقعت أيديهما عليه من آراء الأصمعي المبثوثة في المصادر ، ولاختلاف نمط الطباعة وقع نص (الفحولة) في النشرة المصرية في تسع وعشرين صفحة(الصفحات ١٢ ــ ٤٠ منها) ووقعت الملاحق والفهارس في ثمان وخمسين صفحة(الصفحات ٤١ ــ ٩٨) .

وعلى الرغم من قدم صدور النشرة الأولى من الكتاب فان الذين تصدوا لدراسة تأريخ النقد العربي من الباحثين المعاصرين لم يكادوا يعرجون عليه عند تناولهم للمنجزات النقدية المدونة وكأنهم فضلوا أن يتابعوا آراء الأصمعي

في مصادر أخرى كالموشح والأغاني رغم أن أكثرها مما هو مثبت في الفحولة أصلاً (٦) والذي يخيل إليّ أن العلة في ذلك متأرجحة بين عدم اطلاع بعضهم على الكتاب أو عزوفهم عن مواجهة الإيجاز الشديد الغالب على النصوص المودعة فيه ، وتفضيلهم مراجعتها في مواضع أخرى تشفعها بتوضيح أو تحديد لمجراها الذي قيلت فيه ، بيد أن ذلك كله لا يعني أن الكتاب لم يحظ بجهد استقرائي سريع أحياناً ، فبين أيدينا مقدمة ناشره الأول (توري) التي تضمنت بعض الملاحظات والانطباعات (٧) ومقدمة النشرة المصرية التي غلب عليها روح الغلو في تقويم أهمية الكتاب غلواً ذهب المحققان معه إلى القول بأنه « كتاب فريد في بابه وموضوعه ، وهو أساس لكتب النقـــد التي ألفت بعد عصر الأصمعي » !! (٨) .

على أن الدكتور بدوي طبانة حاول أن يلم بمادة الكتاب وملامح الجهد النقدي فيه فخرج ببضع ملاحظات أودعها في كتابه : « دراسات في نقد الأدب العربي من الجاهلية إلى نهاية القرن الثالث الهجري » (٩) .

والمتتبع لهذا الذي أشرنا إليه من كتب تاريخ النقد العربي قادر على أن يكتشف بيسر أن الكتاب لم يحظ بجهد استقرائي أو تحليلي يجلو الحقائق المودعة فيه ، ويشخص قيمتها الفنية ، وموقعها من تفاصيل تطور حركة النقد العربي ، ويوضح طبيعة جهد الأصمعي ومنطلقاته في النظر إلى الشعر والشعراء من خلال الأحكام المتعددة الاتجاهات التي تضمنتها إجاباته عن أسئلة تلميذه أبي حاتم السجستاني .

ولعل من أولى الحقائق التي تنكشف للنظر الدقيق في تفاصيل الكتاب أن ما تضمنه من أحكام لم يصدر عن الأصمعي في مجلس أو مجلسين رغم ما أشرنا إليه من ضآلة حجمه ، والذي يقنعنا بذلك تعدد الآراء بشأن الشاعر

الواحد أحياناً ، وتناثرها في تضاعيف الكتاب ، وتفاوت الموقف أحياناً أخرى من الشاعر الواحد أو الحقيقة المطروحة بشأن شعره ، ويخيل إلي أن بعض هذه المجالس كان مقتصراً على الأصمعي وتلميذه أبي حاتم دون غيرهما ، وذلك ما نستفيده من قول أبي حاتم في أول الكتاب : « وسألته آخر ما سألته قبيل موته من أول الفحول ؟ قال : النابغة الذبياني . ثم قال ما أرى في الدنيا لأحد مثل قول امرئ القيس :

وقاهم جَدُّهم ببني أبيهم وبالأشقينَ ما كان العقابُ

قال أبو حاتم : فلما رآني أكتب كلامه فكر ثم قال : بل أولهم كلهم في الجودة امرؤ القيس ، له الحظوة والسبق ، وكلهم أخذوا من قوله ، واتبعوا مذهبه » (١٠) ، وهذا ما لا يكون إلا في مجلس خاص ، فرجوع الأصمعي عن حكمه بتقديم النابغة إلى تقديم امرئ القيس مقترن برؤيته تلميذه (يكتب كلامه) ، ومعنى ذلك أن السؤال جرى في مجلس ظنه الأصمعي مقتصراً عليه وعلى تلميذه فكان احتكامه إلى ذوقه وسجيته ، أما (الكتابة) فقد كانت إشارة مؤذنة بنشر الحكم على الناس ، ويبدو أن الأصمعي كان حريصاً على أن لا ينشر عنه ما يخالف اتفاق جمهور العلماء على تقديم امرئ القيس ، بيد أن ذلك كله لا يغرينا بالغلو في تصور (تناقض) بين أحكام الأصمعي الخاصة والعامة ، فعلى الرغم من تعليله المنهجي لتقديم امرئ القيس (له الحظوة والسبق ، وكلهم أخذوا من قوله واتبعوا مذهبه) يبقى النابغة الذبياني من الفحول المقدمين سواء في أحكامه الأخرى المبثوثة في (الفحولة) أو فيما يتخيره من آراء العلماء ويرويه ، فمن ذلك ما رواه أبو حاتم عنه حيث قال : «وسأله رجل : أي الناس طراً أشعر ؟ قال : النابغة . قال : تقدم عليه أحداً ؟ قال : لا ، ولا أدركت العلماء بالشعر يفضلون عليه أحداً » (١١) ومنه ما أثبته أبو حاتم من رواية الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء حيث قال : « قال أبو

عمرو – وسأله رجل وأنا أسمع – : النابغة أشعر أم زهير ؟ فقال : ما يصلح زهير أن يكون أجيراً للنابغة . ثم قال : أوس بن حجر أشعر من زهير ، ولكن النابغة طأطأ منه » (١٢) .

وفي النص الأول نظر ، فان يقدم الأصمعي النابغة تقديماً مطلقاً أمر قد يكون مقبولاً في حدود هذا الموقف الذي نستخلصه من آرائه التي نحن بصدد الحديث عنها ، أما أن يقرر إجماع جمهور العلماء على تقديمه فمسألة لا يوثقها لدينا ما هو معروف من تقدم امرئ القيس سواء في الأحكام النقدية المتداولة أو في الترتيب الطبقي عند أصحاب الطبقات الذين كان جل اعتمادهم في تقديم الشعراء وتأخيرهم على ما يجمع عليه العلماء أو يتفق أكثرهم عليه . .

أما النص الثاني فإنّ الأصمعي يرويه عن أبي عمرو بن العلاء كما هو ظاهر ، وقد رواه أبو الفرج الأصفهاني عن أبي عمرو بن العلاء أيضاً ولكن عن طريق الأصمعي فكأنه نقله من الفحولة (١٣) بيد أن ابن قتيبة والمرزباني وابن رشيق والسيوطي رووا النص للأصمعي نفسه ولم يذكروا أبا عمرو (١٤) وقد كنا نفضل أن نعزو هذا إلى سقوط اسم أبي عمرو من أسانيدهم فلا نتخذه ذريعة لنسبة النص إلى الأصمعي لولا أن ثمة رأيا لأبي عمرو ابن العلاء تنقله بعض هذه المصادر نفسها ومصادر أخرى غيرها هو قوله : «كان أوس شاعر مضر حتى أسقطه النابغة وزهير فهو شاعر تميم غير مدافع»(١٥) وهذا رأي لا يعقل أن يكون هو وما نسب إلى أبي عمرو في الفحولة صادرين عن أبي عمرو فعلاً لما هو واضح من تناقضهما ، ولهذا فإننا نرجح أن يكون ما ورد في الفحولة هو للأصمعي نفسه أما منفذ دخول اسم أبي عمرو عليه فلا نظنه إلا ما لحق النسخة التي وصلت إلينا من نقص واضطراب لاسيما في هذا النص وما يسبقه حيث يبدو الربط بين الجمل متهافتاً

بحيث يصح احتمال سقوط عبارات وأسماء أعلام فلعل أبا حاتم كان قد نقل في هذا المرضع رأياً لأبي عمرو بن العلاء رواه الأصمعي ثم سقط الرأي من أحد النساخ وبقي اسم أبي عمرو ورأي الأصمعي في أوس والنابغة وزهير فاقترنا حتى بدا أن الرأي لأبي عمرو لا للأصمعي .

ويبقى كتاب (الفحولة) بعد ذلك كله مثقلاً بنصوص أخرى تشير إلى شدة تقديم الأصمعي للنابغة الذبياني بطريقة غير مباشرة ، فهو حين يسوق قول النابغة الجعدي :

تلك المكارم لا قعبان من لبن

لا يلبث أن يعلق دون تردد : « لو كانت هذه القصيدة للنابغة الأكبر بلغت كل مبلغ » (١٦) ولا يخلو تخصيصه النابغة الاكبر (الذبياني) دون غيره من الفحول هنا من دلالة على شدة تقديمه له .

على أن ثمة نصين آخرين يصرح أبو حاتم في أولهما بحقيقة تقديم الأصمعي للنابغة ، ويصرح الأصمعي نفسه في ثانيهما بالحقيقة نفسها ، أما أولهما فقول أبي حاتم : « سمعت الأصمعي عبدالملك بن قريب غير مرة يفضل النابغة الذبياني على سائر شعراء الجاهلية » (١٧) ، وأما الآخر فقوله : « حدثنا الأصمعي ، قال : قيل لحسان من أشعر الناس : ؟ قال : أشعرهم رجلاً أم قبيلة ؟ قيل : بل قبيلة . قال : هذيل . قال الأصمعي : فيهم أربعون شاعر مفلقاً وكلهم يعدو على رجله ليس فيهم فارس . قال أبو حاتم : سألت الأصمعي فمن أشعرهم رجلاً واحداً ؟ قال : أما حسان فلم يقل في الواحد شيئاً ، وأنا أقول : أشعرهم واحداً النابغة الذبياني وانما قال الشعر قليلاً وهو ابن خمسين سنة » (١٨) .

ويبدو بعد ذلك أن علينا أن نلزم الحذر في المسألة كلها ، فأحكام الأصمعي التي ذكرناها قد تبدو حاسمة ، ولكنها تبقى خاضعة للمنطق النسبي الذي

عرفناه في الأحـــكام النقدية التي كانت تصدر عن لغويي القرن الثاني الذين كانوا يفضلون القصيدة أو الشاعر ويقدمونهما ما شاء لهـــم إعجابهم من التقديم حتى إذا وقعوا تحت تأثير قصيدة أخرى أو قصائد شاعر آخر عادوا فأطلقوا حكماً جديداً قد لا يعنيهم أن يكون تكملة أو استدراكاً أو نقضاً للحكم القديم، وتلك قاعدة تطرد في أحـــكام الأصمعي ، فها نحن نلمس لمس اليقين شدة تقديمه للنابغة الذبياني ، ولكننا لا نلبث أن نواجه قوله : « ودريد في بعض شعره أشعر من الذبياني ، وكاد يغلب الذبياني » (١٩) ، ولا يدعو الأمر — كما نرى — إلى تشخيص (تناقض) قدر ما يدعو إلى تأمل بعد التأثر الآني في الحكم الذي احترز فيه الأصمعي احترازاً عندما قال (في بعض شعره) فقيّد ولم يطلق ، وتلك ظاهرة تتكرر في أحكام أخرى للأصمعي كقوله : « وطفيل عندي في بعض شعره أشعر من امرئ القيس » (٢٠) .

على أن منهج الموازنة الرئيس في (الفحولة) يتمثل في تقسيم الشعراء (فحلاً) و (غيرفحل) حيث قامت أحكام الأصمعي علىخلاصة الآراء التي تبلورت في مجالس علماء القرن الثاني فضلاً عن آرائه الخاصة التي يتفرد ببعضها ، ولعل ما ورد في أول الكتاب من تفاصيل محاورة جرت بين أبي حاتم والأصمعي يقدم توضيحاً لمدلول مصطلح (الفحولة) عند الأصمعي حيث جاء فيها :« قال أبو حاتم : قلت فما معنى الفحل ؟ قال : يريد أن له مزية على غيره كمزية الفحل على الحقاق ، قال : وبيت جرير يدلك على هذا :

وابن اللبونِ إذا ما لُزَّ في قَـــرَنٍ لم يستطعْ صولةَ البُزلِ القناعيس(٢١)

وظاهرٌ أن الفحولة في هذا النص تخضع لمنظور التمييز القائم على التفاوت الذي يتمخض عنه التطور الزماني البحت بين (الحقاق) و (الفحول) من الابل ، بيد أن التمييز قد يقوم على تفاوت يتمخض عنه الفارق النوعي ، وذلك ما نستطيع أن نستشفه من قول ابي حاتم : « قلت : فَعدي بن زيد أفحل هو ؟

قال : ليس بفحل ولا أنثى » (٢٢) ، على أننا لا نريد أن نحمل النص أكثر مما يتحمله فنزعم أن الأصمعي كان ينظر إلى تمييز كمي تارة وإلى تمييز نوعي تارة أخرى ، ذلك أننا نؤمن أن الأمر كان يقوم على قناعة أساسية بتميز (الفحل) من سواه تميزاً فنياً قد تتباين مسالك تصويره من خلال تباين نمط التشبيه ، ولكنها تبقى محصورة في إطار التمييز الفني البحت .

وقد يشير ما رواه الأصمعي عن رؤية في غير كتاب الفحولة من قوله في الشعراء : « الفحولة هم الرواة » (٢٣) إلى معيار آخر في التمييز الفني ولكن الأصمعي لم يقترب من هذا المنطلق في كتاب (الفحولة) كما رأينا .

فاذا تجاوزنا هذه المسألة إلى التفاصيل أشارت الحقائق إلى أن الأصمعي بقي دائراً في إطار أحكام عصره على الشعراء بوجه عام ، ولكنه ظل متمسكاً أحياناً بذوقه المتفرد في أحكام معينة كما ذكرنا ، ومن هنا ينبغي لنا أن نتلمس منافذ تميز أحكامه ، ولكي تتضح لنا تفاصيل موقفه رأينا أن نجمع أسماء الشعراء الذين أخضعهم لتقويم الفحولة بشكل مباشر او غير مباشر ثم نوازن بين أحكامه عليهم وأحكام أبي عبيدة (ت ٢٠٨) في طبقاته (٢٤) وأحكام ابن سلام (ت ٢٣١ هـ) في كتابه طبقات فحول الشعراء (٢٥) لعلنا نخرج من الموازنة بتفاصيل التوافق والتمايز بين آراء الأصمعي وآراء معاصريه .

الرقم	اسم الشاعر وموضع ذكره في الطبقات	حكم الأصمعي (٢)	موضعه عند ابن سلام	موضعه عند ابن عبيدة
١	النابغة الذبياني ٩ / ١٧	أول المحول	ثالث الطبقة الأولى	ثاني الطبقة الأولى
٢	امرؤ القيس ٩ / ١٣	أولهم كلهم في الجودة	أول الطبقة الأولى	أول الطبقة الأولى
٣	أوس بن حجر ٩ / ١٥	أشعر من نهير ولكنه النابغة الجاهلي	حادي عشر الطبقة الثالثة	أول الطبقة الثانية
٤	زهير [بن أبي سلمى] ٩ / ١٥	ما يصلح زهير أن يكون أجير النابغة	ثاني الطبقة الأولى	ثالث الطبقة الأولى
٥	طفيل الغنوي ١٠ / ١٦	محمل	لا ذكر له	لا ذكر له
٦	النابغة الجعدي ١٠ / ١٧	محمل	ثاني عشر الطبقة الثالثة	أول الطبقة الثالثة
٧	أعشى قيس ١١ / ١٩	ليس بفحل	رابع الطبقة الأولى	رابع الطبقة الأولى
٨	علقمة بن عبدة ١١ / ١٩	محمل	لا ذكر له	ثالث الطبقة الرابعة
٩	الحارث بن حلزة ١١ / ١٩	محمل	ثاني الطبقة الثانية	ثاني الطبقة السادسة
١٠	عمرو بن كلثوم ١١ / ١٩	ليس بفحل	ثالث الطبقة الثانية	أول الطبقة السابعة
١١	المسيب بن علس ١١ / ١٩	محمل	لا ذكر له	رابع الطبقة السابعة
١٢	عدي بن زيد ١١ / ٢٠	ليس بفحل ولا أنقى	لا ذكر له	رابع الطبقة الرابعة
١٣	حسان بن ثابت ١١ / ٢٠	فحل	أول الطبقة الأولى الإسلامية	أول طبقة شعراء المدينة
١٤	قيس بن الخطيم ١٢ / ٢٠	فحل	لا ذكر له	رابع طبقة شعراء المدينة
١٥	المرقش الأكبر ١٢ / ٢٠	فحل	أول الطبقة الثالثة	لا ذكر له
١٦	المرقش الأصغر ١٢ / ٢٠	فحل	لا ذكر له	لا ذكر له
١٧	أبجر تحيثة ١٢ / ٢٠	فحل	لا ذكر له	أول الطبقة الثامنة
١٨	أبو زبيد الطائي ١٢ / ٢٠	ليس بفحل	لا ذكر له	أول الطبقة الثامنة من أبرد بين
١٩	الشماخ [بن ضرار] ١٢ / ٢٠	فحل	تاسع الطبقة الثالثة	ثالث الطبقة الثالثة
٢٠	مزرد [بن ضرار] ١٢ / ٢١	ليس بدون الشماخ ولكنه أضعف شعرا بما يعجب الناس	لا ذكر له	لا ذكر له
٢١	عروة [بن الورد] ١٢ / ٢١	شاعر كريم وليس بفحل	سابع الطبقة الثالثة	لا ذكر له
٢٢	الحويدرة [الذبياني] ١٢ / ٢٢	لو قال مثل قصيدته من قصائده كان فحلا	لا ذكر له	ثالث الطبقة الثامنة

الرقم	اسم الشاعر وموضع ذكره في الفحولة	حكم الأصمعي	موضعه عند ابن سلام	موضعه عند ابن قتيبة
٣٣	مهلهل [ابن ربيعة] ٢٢ ق هـ	ليس بفحل ، ولو كان قال مثل قوله أليلتنا بذي حسم أنيرى كان أفحلهم	لم يذكر له	لم يذكر له
٣٤	أبو دؤاد [الإيادي] ٢٢ ق هـ	صالح ، ولم يقل إنه فحل	لم يذكر له	لم يذكر له
٣٥	المرقش [الأكبر] ٢٢ ق هـ	ليس بفحل	لم يذكر له	ثالث الطبقة الأولى الإسلامية
٣٦	ابن مقبل ٢٢ ق هـ	ليس بفحل	لم يذكر له	رابع الطبقة الخامسة
٣٧	ابن أحمر الباهلي ٢٢ ق هـ	ليس بفحل	عاشر الطبقة الثالثة	ثاني الطبقة الثالثة الإسلامية
٣٨	سالم بن ضرير الهجيمي ٢٢ ق هـ	أرى أنه من الفحول	لم يذكر له	لم يذكر له
٣٩	ثعلبة بن صعير ٢٢ ق هـ	لو قال مثل قصيدته خمساً كان فحلاً	لم يذكر له	لم يذكر له
٤٠	كعب بن جعيل ٢٢ ق هـ	أظنه من الفحول ولا أستيقنه	لم يذكر له	أول الطبقة الثالثة من الإسلاميين
٣٩	حاتم الطائي ٦ ق هـ	إنما يعد بكرم ولم يقل إنه فحل	لم يذكر له	لم يذكر له
٣٠	معن الباهلي ٦ ق هـ	لو أتم خمساً أو ستاً لكان فحلاً	لم يذكر له	لم يذكر له
٣٢	أبو ذؤيب الهذلي ٦ ق هـ	فحل	لم يذكر له	ثاني الطبقة الثالثة
٣٤	ساعدة بن جؤية ٧ ق هـ	فحل	لم يذكر له	لم يذكر له
٣٥	أبو خراش الهذلي ٧ ق هـ	فحل	لم يذكر له	لم يذكر له
٣٦	أعشى همدان ٧ ق هـ	هو من الفحول	لم يذكر له	لم يذكر له
٣٧	كعب بن سعد الغنوي ٧ ق هـ	ليس من الفحول إلا في المرثية	لم يذكر له	رابع طبقة أصحاب المراثي
٣٨	بشر بن أبي خازم ٧ ق هـ	سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: قصيدته التي على الراء الممنة بالفحول	لم يذكر له	ثاني الطبقة الثانية
٣٩	الأسود بن يعفر ٨ ق هـ	يشبه الفحول	لم يذكر له	ثاني الطبقة الخامسة
٤٠	لبيد بن ربيعة ٨ ق هـ	ليس بفحل ، وقال في مرة أخرى : كان راجزاً صالحاً ، لكنه ينفي عنه جودة الشعر	لم يذكر له	رابع الطبقة الثالثة
٤١	عمرو بن شأس الأسدي ٨ ق هـ	ليس بفحل	لم يذكر له	عاشر الطبقة العاشرة
٤٢	جراية بن محيلة العنزي ٨ ق هـ	له أشعار تشبه أشعار الفحول	لم يذكر له	لم يذكر له
٤٣	أوس بن مغراء الهجيمي ٨ ق هـ	لو كان قال عشرين قصيدة لكنه من الفحول ولكنه قطع به	لم يذكر له	ثالث الطبقة الثامنة

م	اسم الشاعر وموضع ذكره في الفحولة	حكم الأصمعي	موضعه عند أبي عبيدة	موضعه عند ابن سلام
٤٤	خنساء بن زهير	٩،١٥	فحل	رابع الطبقة الثالثة	أول الطبقة الخامسة
٤٥	كعب بن زهير	٩،١٥	ليس بفحل	ثاني الطبقة الثالثة	ثالث الطبقة الثانية
٤٦	سلمة بن جندل	٣٠،١٥	لو كان شاعراً شيئاً كان فحلاً	لم يذكر له	أول الطبقة السابعة
٤٧	الحطيئة	٣٠،١٥	رأس فحول ربيعة	لم يذكر له	ثالث الطبقة السابعة
٤٨	أعشى باهلة	٣٠،١٥	من الفحول	لم يذكر له	ثالث طبقة أصحاب المراثي
٤٩	قسم ؟	٣٤،١٧	شاعر جاهلي مغلق	لم يذكر له	لم يذكر له

ودراسة المسرد كفيلة باثارة عدة مسائل تستدعي النظر يمكن حصرها في الأطر التالية :

١ــ الاختلاف بين العلماء الثلاثة في الحكم على الشاعر الواحد ظاهرة قائمة ، وهي ظاهرة طبيعية ــ ولعلها ضرورية ــ في ميدان النقد الأدبي الذي تقوم بواعث أحكامه في الأصل على الذوق الفردي الذي يرتبط بالذوق العام من خلال الثقافة الفنية التي تشكل حصيلة التوجيه غير الملزم في أغلب الأحيان ، وقد كان اختيارنا لأبي عبيدة وابن سلام المعاصرين للأصمعي مقصوداً لتجاوز ما قد يحدثه عامل تفاوت الزمان واختلاف المفاهيم الفنية من تناقض أشد عنفاً في الأحكام ، بيد أن الذي بقي مستعصياً على التجاوز هو هذا التفاوت الذوقي فضلاً عن تفاوت عوامل أخرى قد يدخل في تفاصيلها المعايير الخلقية أو الدينية وربما التعصبية أحياناً ، ومن هنا رأينا الخلاف

الشديد في الأحكام على الأعشى وكعب بن زهير وخداش بن زهير وعمرو ابن قميئة مثلاً ، بل إن الأصمعي الذي حكم على الأعشى بأنه (ليس بفحل) نقل في بعض أقواله لأبي حاتم آراء لغيره تناقض رأيه فيه كقوله : « وأخبرني الأصمعي قبل هذا أن أهل الكوفة لايقدمون على الأعشى أحداً ، قال : وكان خلف لا يقدم عليه أحداً . قال أبو حاتم : لأنه قال في كل عروض وركب كل قافية » (٢٧) .

٢- قد يواجه الباحث في مسلك الأصمعي المقتصر على كلمتي (فحل) و (ليس بفحل) في أغلب أحكامه ضرباً من الحرج في محاولة تبيُّنِ موقعٍ دقيق لكل شاعر عنده ، ولا يكاد التوسع النسبي في أحكامه على عدد من الشعراء كالنابغة الذبياني وامرئ القيس وزهير مثلاً يهون من الأمر شيئاً ، فكلمة (فحل) التي ظلت وصفاً مجرداً لعدد كبير من الشعراء تبقى بحاجة إلى توضيح اكثر دقة لا سيما أن آراء العلماء فيهم ، فضلاً عن دواوينهم ، تشهد على شدة تفاوت حظوظهم من (الفحولة) ، وكذلك الأمر بالقياس إلى الشعراء الذين حكم عليهم بأنهم ليسوا فحولاً ، على أننا قد نفوز بأحكام أكثر مرونة وردت بشأن عدي بن زيد (ليس بفحل ولا أنثى) ، ومالك بن خريم (أرى أنه من الفحول) ، وكعب بن جعيل (أظنه من الفحول ولا أستيقنه) ، والأسود بن يعفر (يشبه الفحول) ، وجرادة بن عميلة (له أشعار تشبه أشعار الفحول) وهي أحكام قد تشكل منطلقاً لضرب من التوسع في التصنيف حتى يبدو أن الأمر يمكن أن يخضع لتصور قيام ثلاث طبقات في ذهن الأصمعي هي : الفحول ، الأوساط ، غير الفحول .

وقد يمثل حكم الأصمعي على المتلمس (رأس فحول ربيعة) نمطاً من التوجه الى التقويم النسبي المنبثق عن النظر إلى ظرف الشاعر ، ولعل الأصمعي،

ذهب هذا المذهب في الحكم متأثراً بمنهج شيخه أبي عمرو بن العلاء في قوله الذي سبقت الإشارة إليه : « كان أوس فحل مضر حتى أسقطه النابغة وزهير فهو شاعر تميم غير مدافع » (٢٨) حيث ارتبط المعيار النقدي بنسبية الزمان أولاً وبالإطار القبلي ثانياً ، وذلك هو المدار في حكم الأصمعي على المتلمس الذي قيد فحولته بربيعة بشكل صريح ثم أومأ إلى التقييد الزماني إيماءً يمكننا أن نضع اليد عليه من خلال قراءة نص آخر يرد في الفحولة هو قوله « سئل شيخ عالم عن الشعراء فقال : كان الشعر في الجاهلية في ربيعة ، وصار في قيس ، ثم جاء الإسلام فصار في تميم » (٢٩) ومن هنا يصح لنا أن نقول إن تقييد فحولة المتلمس بربيعة يعني بالضرورة تقييدها بمرحلة تأريخية متقدمة هي أولى مراحل الشعر العربي في الجاهلية .

ويبقى بعد ذلك نص حكم الإصمعي في (فسحم) الذي لايرد له ذكر في المصادر غير الفحولة ، فكلمة (مفلق) لاترد إلا في وصفه وفي وصف شعراء هذيل في نص سبقت الإشارة إليه ، ومتابعة هذه اللفظة في المعجمات قد لا تتكشف إلا عن مدلول فني غير محدد فالمفلق : « هو الشاعر المجيد الذي يأتي بالعجائب في شعره » (٣٠) : ولكننا قد نفوز بمدلول أكثر دقة في النص الذي أثبته الجاحظ عند الحديث عن طبقات الشعراء فقال : « والشعراء عندهم أربع طبقات ، فأولهم الفحل الخنذيذ وهو التام ، قال الاصمعي قال رؤبة : الفحولة هم الرواة ، ودون الفحل الخنذيذ الشاعر المفلق ، ودون ذلك الشاعر فقط ، والرابع الشعرور » (٣١) ومعنى ذلك أن (المفلق) يكون ثاني أربع طبقات من الشعراء ، ولكننا لاندري إن كان هذا المدلول قائماً في ذهن الإصمعي وإن كنا نذهب إلى أن وصفه (لفسحم) به قد يومئ إلى أنه من الأوساط رغم اختلاف صيغة التعبير .

٣ــ على الرغم من أن الأصمعي لم يصرح بالمعايير التي رجع إليها في تقويم الفحول وغير الفحول فإن ثمة إشارات تكررت في أحكامه على

كل من الحويدرة ومهلهل وثعلبة بن صعير ومعقر البارقي وأوس بن غلفاء وسلامة بن جندل حيث بدا أن للمعيار (الكمي) أثراً في التقويم ، بيد أن ثمة مايغرينا بتشخيص أثر المعيار (النوعي) أيضاً ، فنحن نرى مثلاً أن المعيار (الكمي) نفسه ظل مرتبطاً بالمعيار (النوعي) من خلال تفاوت عدد القصائد المطلوبة من كل شاعر ليرتفع الى مستوى الفحول ، فحيث كان كل من الحويدرة وثعلبةومعقر البارقي مطالباً بخمس قصائد أو ست من نمطقصيدة بعينها منشعره كان أوس بن غلفاء مطالباً بعشرين، وكان مهلهل مطالباً بواحدة فقط ليكون (أفحلهم) ، أما سلامة بن جندل فقد كان مطالباً بكمية مبهمة (لو كان زاد شيئاً) ، ولا معنى لهذا التفاوت في (الكمية) المطلوبة من كل شاعر كما نظن إلا تفاوت (نوع) النموذج الذي ينبغي لكل منهم أن يقول مثله ليكون فحلاً .

وثمة إشارات أكثر وضوحاً إلى ثقل المعيار (النوعي) في أحكام الأصمعي فقد رأينا أنه حكم على كعب بن سعد الغنوي بأنه (ليس من الفحول إلا في المرثية) ، ونقل عن أبي عمرو بن العلاء قوله في بشر بن أبي خازم « قصيدته التي على الراء ألحقته بالفحول » ومعنى ذلك أن الأصمعي كان يؤمن بأن بوسع القصيدة الواحدة أن ترتفع بصاحبها إلى مرتبة الفحولة،ثم ينقل ما يدعم رأيه من آراء شيوخه في هذه المسألة ، ولا موضع في مثل هذا الحكم للمعيار الكمي كما نظن .

وقد نضع اليد بعد ذلك على تعليل مباشر يتمثل في حكمه على لبيد بأنه « ليس بفحل » وقوله بعد ذلك لتلميذه أبي حاتم « شعر لبيد كأنه طيلسان طبري » وتوضيح أبي حاتم « يعني أنه جيد الصنعة وليست له حلاوة » (٣٢) ففيه إشارة إلى موقف فني تحليلي لا يسعنا أن نتخذه أساساً للخروج بملامح منهجية لأنه لا يطرد في أي من أحكام الأصمعي الأخرى .

ويبدو بعد ذلك أن ظاهرة المزج بين المعيارين (الكمي) و (النوعي) في النظر النقدي لم تكن خاصة بموقف الأصمعي من التقويم ، وإنما كانت تمتد إلى مواقف عامة علماء القرن الثاني بشكل يبدو أشد وضوحاً عند ابن سلام الذي وافقت بعض تعابيره ما سبقت الإشارة إليه من تعابير الأصمعي أو كادت ، فهو يقول – مثلاً – في أول حديثه عن الطبقة الرابعة من طبقات فحول الجاهليين ، « وهم أربعة رهط فحول شعراء ، موضعهم مع الأوائل، وإنما أخل بهم قلة شعرهم بأيدي الرواة » (٣٣) ويقول في الأسود بن يعفر : « له واحدة طويلة رائعة لاحقة بأول الشعر ، لو كان شفعها بمثلها قدمناه على أهل مرتبته » (٣٤) .

ولسنا ندري على وجه اليقين إن كانت أحكام أبي عبيدة في طبقاته المفقودة دائرة في هذا الإطار ولكننا لا نكاد نشك في ذلك لما نعلمه من رسوخ المنهج في النظر النقدي عند عامة علماء القرن الثاني الهجري .

٤– قد تقدم بعض أحكام الأصمعي إشارات إلى تداخل المعيارين الخلقي والفني في موقفه من الشعر والشعراء ، فعلى الرغم من أن أحكامه على عروة ابن الورد (شاعر كريم وليس بفحل) وأبي دؤاد الايادي (صالح ولم يقل إنه فحل) وحاتم الطائي (إنما يعد بكرم ولم يقل إنه فحل) تبدو مسوقة في إطار التقرير البحت الذي لا يقـــدم مسوغاً للقناعة بأن الأصمعي كان يربط بين الجانب الخلقي وتقويمه للشاعر فإن ما ورد من رأيه في لبيد وتعليق أبي حاتم عليه (قال : رجلاً صالحاً . كأنه ينفي عنه جودة الشعر) يقدم مسوغاً للقول بأن ثمة ربطاً واضحاً بين الجانب الخلقي والجانب الفني في ذهن الأصمعي أدركه تلميذه أبو حاتم بدليل تعليقه الذي لا يحتاج إلى توضيح ، وقد يقود هذا الفهم إلى سحب التفسير على أحكامه الثلاثة السابقة ، ويقرر بالتالي أن الرجل كان يرى في التوجه الخلقي الإيجابي إبعاداً للشاعر عن مرتبة الفحول

لا سيما أنه هو القائل : « الشعر نكد بابه الشر فاذا دخل في الخير ضعف ، هذا حسان فحل من فحول الجاهلية ، فلما جاء الإسلام سقط شعره » (٣٥) بيد أننا نبقى رغم ذلك كله مترددين في التسليم بظاهر ما توحي به هذه النصوص جميعاً ، فنحن نرى الأصمعي نفسه يقول في مزرد بن ضرار « ليس بدون الشماخ ولكنه أفسد شعره بما يهجو الناس » (٣٦) ، ويقول عندما يعرض عليه شعر الحطيئة : « أفسد هذا الشعر الحسن بهجاء الناس وكثرة الطمع » (٣٧) وهذا موقف يناقض الموقف السابق من حيث التوجه العام ، وإلا فاننا لا نظن أحداً يزعم أن (الهجاء) و (الطمع) يمثلان توجهاً خلقياً يخرج عن دائرة (الشر) فكيف اتفق أن (يفسدا) شعر مزرد والحطيئة عند الأصمعي ؟ .

إننا نفضل أن نذهب إلى القول بأن أحكام الأصمعي التي تتصل بهذا الجانب لا تقوم على النظر إلى (إيجابية) التوجه الخلقي أو (سلبيته) قدر قيامها على أساس من النظر إلى مدى تحرر الشاعر من الالتزام بموقف خلقي خاص مع غض النظر عن تفاصيل ذلك الموقف ، وتلك حقيقة يمكننا أن نلمح آثارها في أحكام الأصمعي وجيله من النقاد الذين كانوا يدورون في هذا الإطار بشكل أو بآخر ، والعلة في ذلك أن علماء القرن الثاني وضعوا نماذج فحول الجاهليين شواخص لاستخلاص النظر النقدي ، فلما وجدوا تلك النماذج بعيدة عن الالتزام بتوجه فردي متميز سحبوا الأمر على ما سواها من النماذج فكان التقديم والتأخير ، ومن هنا كان قول الأصمعي نفسه « طريق الشعر طريق الفحول مثل امرئ القيس وزهير والنابغة من صفات الديار والرحيل والهجاء والتشبيب والنساء وصفة الخمر والخيل والحروب والافتخار فاذا دخل في باب الخير لان » (٣٨) ففي ضوء هذا النص نستطيع أن

نقرر أن أحكام الأصمعي لم تكن قائمة إلا على إيمانه بأن التزام الشاعر بموقف أخلاقي أو فكري التزاماً عنيفاً كفيل بحجبه عن ارتياد الآفاق التي حدد الفحول معالمها خلال جهدهم الإبداعي غير المطوع لأي ضرب من ضروب الالتزم العنيف ، أما مسألة (الخير) و (الشر) فانها تبقى نسبية قد يفهم منها أن الرجل كان يرى في النماذج الجاهلية توجهاً إلى ممارسة مواقف الحياة بنهج غير خاضع لقيود التشريع التي كبحت جماح الشعراء بعد الإسلام فأصلحت لهم آخرتهم وأفسدت عليهم أشعارهم حتى كان تحولهم من (شر) الجاهلية إلى (خير) الإسلام إسقاطاً لفحولتهم .

(الشر) و (الخير) في منهج الأصمعي معادلان لمصطلحي (التحرر) و (الالتزام) ومن هذه الزاوية ينبغي لنا تقويم أحكامه على الشعراء في هذا الإطار ، وما دام (التحرر) هو الطابع العام لشعر الفحول من الجاهليين فان على النقد أن ينظر بحذر إلى الجاهليين الملتزمين أو الذين تحددت آفاق نتاجهم بتوجه مقيد كمزرد والحطيئة وعروة وأبي دؤاد وحاتم الطائي ولبيد مع غض النظر عن طبيعة التوجه وتفاصيله .

وقد يكون هذا الموقف واحداً من علل عزوف الأصمعي وجيله من النقاد عن شعر الإسلاميين ، على أن الاصمعي قد يبدو أشد تزمتاً من غيره من النقاد في هذه المسألة حتى إنه ليجيب أبا حاتم عندما يسأله عن جرير والفرزدق والأخطل بقوله : « هؤلاء لو كانوا في الجاهلية لكان لهم شأن ، ولا أقول فيهم شيئاً لأنهم إسلاميون » (٣٩) وينقل عن شيخه أبي عمرو بن العلاء قوله « لو أدرك الأخطل يوماً واحداً من الجاهلية ما قدمت عليه أحداً » (٤٠) ، بيد أن الأصمعي – كغيره من علماء القرن الثاني – لم يلزم نفسه بمبدأ الإحجام عن الخوض في حديث الإسلاميين إلزاماً مطلقاً ، فكتاب (الفحولة) ينقل

لنا نصاً آخر ينقض التصور الذي قد ينبثق مما ذكرناه ، فها هو أبو حاتم السجستاني يقول : « وكنت أسمعه يفضل جريراً على الفرزدق كثيراً ، فقلت له يوم دخل عليه عصام بن الفيض : إني أريد أن أسالك عن شيء ولو أن عصاماً يعلمه من قبلك لم أسألك . ثم قلت : سمعتك تفضل جريراً على الفرزدق غير مرة ، فما تقول فيهما وفي الأخطل ؟ فأطرق ساعة ثم أنشد بيتاً من قصيدته :

لعمري لقد أسريتُ لا ليلَ عاجزٍ بساهمةِ الخدين طاويةِ القربِ

فأنشد أبياتاً زِهاء العشرة ، ثم قال : من قال لك أن في الدنيا أحداً قال مثلها قبله ولا بعده فلا تصدقه » (٤١) .

على أن ثمة من قد يقول : إن الأصمعي حين وافق على الحديث عن الفحول الإسلاميين الثلاثة لم يعدُ حدود موازنة بعضهم ببعض دون أن يخضعهم لنظر تقويم (الفحول) و (غير الفحول) . وهو اعتراض وجيه سنرى ما يدعمه من موقف الأصمعي من المولدين الذين امتنع أيضاً عن اخضاعهم لتقويم الفحولة ، ولكننا لا نستطيع رغم ذلك كله أن نتخذ الاعتراض حجة لتثبيت قاعدة لا تخطئ ، ففي مسرد الفحول وغير الفحول الذي قدمناه أسماء لشعراء رضي الأصمعي أن يصنفهم مع أن أخبارهم تشير إلى أنهم إسلاميون، وأن بعضهم ممن لم يدرك من الجاهلية يوماً واحداً ، وهم : أبو زبيد الطائي ، والراعي النميري وابن أحمر الباهلي ، وكعب بن جعيل ، وأعشى همدان . ولهذا فاننا نذهب إلى القول بأن الأصمعي يبقى واحداً من علماء القرن الثاني الذين كانوا (يفضلون) الخوض في حديث الجاهليين من الشعراء دون سواهم ، ولكنهم لا يتخذون ذلك (موقفاً) نظرياً ملزماً يمنعهم من إبداء الملاحظة والاعجاب و (الرأي) أحياناً بمن يسوقهم الحديث إليه من الإسلاميين .

تلك هي أهم الملاحظات التي تلفت النظر في مجموع الأحكام النقدية التي تضمنها المسرد الذي قدمناه ، على أن ما يتضمنه سائر كتاب الفحولة من أحكام ومواقف نقدية يبدو معيناً أشد غزارة لاستقراء جهد الأصمعي النقدي فيه ، ولعل من أوثق المسائل اتصالاً بما قدمناه ظاهرة الامتناع عن تصنيف شعراء كثيرين يرد ذكرهم في الفحولة ضمن من صنفهم الأصمعي (فحولاً) و (غير فحول) والاقتصار على توجيه الحديث عنهم وجهة يبدون معها خاضعين لموازنات محدودة بأطر أخرى كما هو الشأن في مجموع أحكام الأصمعي على الفرسان من الشعراء الذين لم نجد لأكثرهم ذكراً في المسرد ، ذلك أن إجابات الأصمعي عن أسئلة أبي حاتم بشأنهم ظلت متميزة النفس والمضمون ، فهو حين يسأله عن زيد الخيل يكتفي بقوله: « من الفرسان » (٤٢) وحين يسأله عن عميرة بن طارق اليربوعي يقول له : « من رؤوس الفرسان ، وهو الذي أسر قابوس بن المنذر » (٤٣) .

وقد يتضح الأمر بصورة أكثر جلاء في قول أبي حاتم « وسألته عن خفاف بن ندبة وعنترة والزبرقان بن بدر ، قال : هؤلاء أشعر الفرسان ، ومثلهم عباس بن مرداس السلمي ، لم يقل إنهم من الفحول » (٤٤) والعبارة الأخيرة إشارة حاسمة إلى أن أبا حاتم كان قد تنبه إلى أن شيخه ظل حذراً من الخلط في الأحكام بين الفحول وسواهم ممن لا يصلحون للموازنة بهم ، على أننا قد نلمح فيما سبقت الإشارة إليه من موازنة الأصمعي بين دريد والنابغة الذبياني وتفضيله لدريد (في بعض شعره) على النابغة وجهاً من وجوه التداخل بين فصيلتي (الفحول) و (الفرسان) ، بيد أن ذلك لا يتيح لنا لنا فرصة تشخيص ملامح (قاعدة) لأن الأمر غير مطرد في أحكام أخرى

فلعله كان مجرد ملاحظة انبثقت في لحظة إعجاب آني لا تختلف عن اللحظة التي فضل الأصمعي فيها طفيلاً (في بعض شعره) على امرئ القيس .

ويبقى تحديد موقع الفارس الشعري مقيداً بدائرة الفرسان في سائر الأحكام المبثوثة في (الفحولة) ومنها قول أبي حاتم رواية عن الأصمعي : « أفي الدنيا مثل فرسان قيس وشعرائهم ؟ فذكر منهم عنترة وخفاف بن ندبة وعباس بن مرداس ودريد بن الصمة . وقال لي مرة : دريد وخفاف أشعر الفرسان » (٤٥) وقوله : « وقال لي مرة : الزبرقان فارس شاعر غير مطيل وقال : مالك بن نويرة شاعر فارس مطيل » (٤٦) .

وبوسعنا بعد ذلك أن نشخص فصيلة ثالثة من فصائل الشعراء في أحكام الأصمعي وهي فصيلة (الصعاليك) التي تخضع لأحكام مقصورة عليها دون خلطها بسائر الشعراء ، ففي نص للأصمعي تبدو فصيلة (الصعاليك) خاضعة لنظر نقدي شديد الحذر في مسألة تمييزها من فصائل الشعراء الأخرى وهو قول أبي حاتم : « فسليك بن السلكة ؟ قال : ليس من الفحول ولا من الفرسان ، ولكنه من الذين كانوا يغزون فيعدون على أرجلهم فيختلسون . قال : ومثله ابن براقة الهمداني ، ومثله حاجز الثمالي من السرويين ، وتأبط شراً واسمه ثابت بن جابر ، والشنفرى الأزدي السروي ، وليس المنتشر منهم ، ولكن الأعلم الهذلي منهم . قال : وبالحجاز منهم وبالسراة اكثر من ثلاثين . يعني الذين يعدون على أرجلهم ويختلسون » (٤٧) .

إن مسألة الفصل بين (الفحول) و (الفرسان) و (الصعاليك) لا تحتاج إلى طول تأمل في هذا النص ، فالأمر يبلغ حد الفصل في قضية الشاعر الواحد (المنتشر) لكي لا يختلط أمره بأمر غيره من الشعراء الذين قد يؤدي اشتراكه معهم في النسب إلى قيام الظن بأنه من (فصيلتهم) الشعرية .

وثمة نص آخر يتضح فيه تمييز الأصمعي بين الصعاليك وغيرهم ، وهو

ما سبقت الإشارة إليه من قوله عن هذيل « فيهم أربعون شاعراً مفلقاً وكلهم يعدو على رجله ليس فيهم فارس » (٤٨) ولنا أن نلاحظ هنا أنه استخدم كلمة (مفلق) في وصف شاعريتهم ، وهو وصف أشرنا إلى ندرة استخدامه في (الفحولة) وإلى غموض مدلوله في أحكام الأصمعي .

ويبدو أن التمييز بين (الفحول) و (الفرسان) و (الصعاليك) كان يتخذ بعداً أقرب إلى المنهجية في عصر الأصمعي ، فها هو ابن سلام يتجنب ذكر الفرسان في طبقات الفحول ، وها هي المصادر تشير إلى أنه أفرد كتاباً برأسه للفرسان لا نعرف شيئاً عن تفاصيله لأنه مفقود ولكن بعض النقول منه تشير إلى أنه تضمن ذكر دريد بن الصمة الذي وضعه أول الفرسان ، وذكر خفاف بن ندبة الذي احتل موضعاً في الطبقة الخامسة منه (٤٩) ، ولعل خلو طبقات ابن سلام من الصعاليك إشارة إلى أنه كان يميزهم من الفحول ولكنها لا تتيح لنا القول بأنه أفرد لهم بحثاً أو كتاباً خاصاً فنحن لا نمتلك ما يوثق مثل هذا الظن المشروع .

ويلتقي الأصمعي وابن سلام في تمييز (فصيلة) رابعة من الشعراء هي فصيلة الرجاز ، فهم لا يوازنون عند الأصمعي بأفراد (الفصائل) الأخرى ، ولذلك فقد انحسر حديثه عمن ذكره منهم إلى إطار الخبر التقريري أحياناً، « ولد العجاج في الجاهلية » (٥٠) أو النص الذي يتداخل فيه النفس النقدي بالنفس الإخباري ، « كان حميد الأرقط يشذب الرجز وينقحه وينقيه »(٥١) أما الموقف النقدي الصريح فقد ظل دائراً في إطار التقويم الذوقي المحض والحكم من خلاله دون اقتراب من تصنيف الرجاز (فحولاً) و (غير فحول) كالذي نلمحه فيما نقله عنه أبو حاتم « ورأيته يستجيد بعض رجز أبي النجم ويضعف بعضاً لأن له رديئاً كثيراً » (٥٢) وقوله : « قال مرة : لا يعجبني شاعر اسمه الفضل بن قدامة ، يعني أبا النجم » (٥٣) فاذا انتهى الأمر بعد

ذلك كلـــه إلى موقف الموازنة طالعنـــا ما يؤكد الحقيقة التي شخصناها في مثل قوله : « لم يكن بعد رؤبة وأبي نخيلة أشعر من جندل الطهوي وأبي طوق وخطام المجاشعي ويلقب بخطام الريح » (٥٤) فهو إشارة صريحة إلى أن الرجاز لا يوازنون إلا بالرجاز ، وكأن أبا حاتم أدرك هذه الحقيقة في منهج الأصمعي النقدي فلم يستخدم كلمة (فحل) في سؤاله عن أحد الرجاز إلا بشكل دقيق حيث وجه سؤاله بهذه الصيغة « وسألته عن الأغلب العجلي أفحل هو من الرجاز ؟ فقال : ليس بفحل ولا مفلح . وقال : أعياني شعره » (٥٥) ، على أن الأصمعي نفسه يقدم لنا دليلاً آخر على تمييزه لفصيلة الرجاز من فصيلة الفحول حيث يقول : « أنعت الناس لمركوب من الابل عيينة بن مرداس وهو الذي يقال له فسوة ، وأنعت الناس لمحلوب في القصيد الراعي وأنعتهم لمحلوب في الرجز ابن لجأ التيمي » (٥٦) ففي النص تمييز حاسم بين (القصيد) و (الرجز) وهو موقف كان قد تبلور في أذهان الناس قبل الأصمعـــي بمراحل ولكنـــه اتخذ وجهتـــه (المنهجية) الحاسمة كمـــا يبدو بعد ظهور الأغلب العجلي الذي كان « أول من شبه الرجز بالقصيد وأطاله » (٥٧) ولهذا فان الأصمعي لم ينفرد بموقفه وإنما تابعه ابن سلام الذي أفرد للرجاز طبقة خاصة هي الطبقة التاسعة من طبقات الإسلاميين العشر ونص فيها على أنهم (رجاز) وذكر فيها منهم الأغلب العجلي وأبا النجم العجلي والعجاج ورؤبة (٥٨) .

وثمة (فصيلة) أخيرة يمكننا تشخيصها من خلال أحكام الأصمعي على الشعراء وهي فصيلة (المولدين) الذين عزف عن تصنيفهم (فحولاً) و (غير فحول ، فاتخذت أحكامه عليهم مجرى آخر هو النظر إلى القيمة اللغوية لأشعارهم فكان طبيعياً أن يكون الشاعر منهم (حجة) أو (غير حجة) حسب، أما التقويم الفني فاننا لا نلمح له أثراً واضحاً في أي من الأحكام التي وردت

بشأنهم سوى ملاحظات يسيرة لا ترقى الى مستوى التقويم الفني الصريح في حديثه عن الفحول ، أو مستوى التقويم الفني بهذه الدرجة أو تلك في حديثه عن الفرسان والصعاليك والرجاز .

ولكي تتضح المسائل التي تثيرها أحكام الأصمعي على المولدين من الشعراء رأينا أن نجمع ما ورد بشأنهم في مسرد على غرار مسرد الفحول وغير الفحول، ثم نستنبط الأحكام من الحقائق التي سنجمعها فيه :

★ ★ ★

الرقم	اسم الشاعر وموضع ذكره		حكم الأصمعي عليه
١	القحيف العامري	٣١،١٦	ليس بفصيح ولا حجة.
٢	زياد الأعجم	٣١،١٦	حجة لم يتعلمه عليه بلحه وكنيته أبو أمامة.
٣	عبد بني الحسحاس	٣١،١٦	فصيح وهو زنجي أسود.
٤	أبو دلامة	٣١،١٦	عبد - رأيته - مولد جشي. قلت [والخبر يعود على أبي حاتم] - أفصيحاً كان؟ قال: هو صالح الفصاحة.
٥	أبو عطاء السندي	٣٠،١٦	عبد أعرب مشقوق الأذن. قلت [والخبر يعود على أبي حاتم] أيضاً - أوكان في الأعراب؟ قال: لا، ولكنه فصيح.
٦	عمر بن أبي ربيعة	٣٠،١٦	مولد وهو حجة. سمعت أبا عمرو بن العلاء يحتج بشعره ويقول: هو حجة.
٧	فضالة بن شريك	٢٠،١٦	هؤلاء مولدون وشعرهم حجة.
٨	عبدالله بن الزبير الأسدي		
٩	ابن الرقيات (٥٩)		
١٠	الدقيش	٢٠،١٦	طعن فيه ولم يلتفت إلى شعره.
١١	ابن هرمة	٣٠،١٦	ثبت فصيح.
١٢	ابن أذينة	٣٢،١٦	ثبت في طبقة ابن هرمة، وهو دونه في الشعر.
١٣	طفيل الكناني	٢٢،١٧	مثل ابن هرمة.
١٤	يزيد بن ضبة	٢٣،١٧	مولى لمقيف.
١٥	ابن مفرغ	٢٣،١٧	من مولدي البصرة.
١٦	الأحوص	٢٨،٢٠	مولد نبت بقباء حتى هرم.
١٧	الكميت بن زيد	٢٩،٢٠	ليس بحجة لأنه مولد.
١٨	الطرماح	٤٠،٢٠	ليس بحجة.
١٩	ذو الرمة (٦٠)	٤٠،٢٠	حجة لأنه بدوي، ولكن ليس شعره شعر العرب الدواجن [تشبه شعر العرب وهي] (٦١) التي يقول فيها والباب دون أبي غسان مسعود (٦٢)

وتأمل المسرد كفيل بتوضيح جملة حقائق أهمها أن الذين وردت اسماؤهم فيه من الإسلاميين الذين لم يدرك اكثرهم الجاهلية أما الذين أدركوها منهم كعبد بني الحسحاس فان المروي من شعرهم إسلامي فقط ، ، وحيث يظهر جلياً أن الأصمعي عني بالقيمة اللغوية لأشعارهم وعزف عن تقويمهم فنياً فان ابن سلام لم يمتنع عن تصنيف عدد منهم ضمن طبقات الفحول كالقحيف العامري الذي ذكره رابع الطبقة العاشرة من الإسلاميين ، وزياد الأعجم الذي ذكره ثالث الطبقة السابعة من الإسلاميين ، وعبد بني الحسحاس الذي ذكره رابع الطبقة التاسعة من الجاهليين ، وابن الرقيات الذي ذكره أول الطبقة السادسة من الإسلاميين ، وابن مفرغ (يزيد بن ربيعة) الذي ذكره ثاني الطبقة السابعة من الإسلاميين ، والأحوص الذي ذكره ثاني الطبقة السادسة من الإسلاميين ، ولعل سبب هذا التفاوت بين موقف الأصمعي وابن سلام يكمن في غلبة الاهتمام اللغوي على موقف الأصمعي في النظر النقدي فضلاً عما قد يلمح من عزوفه الشخصي عن تقويم بعض المولدين تقويماً فنياً قد يخل به التأثر بالموقف المذهبي ، بيد أن هذه الحقيقة لا تشغلنا عن محاولة تلمس الأبعاد الرئيسة لموقفه اللغوي نفسه ، وما يصاحبه أحياناً من نظر فني ، وعلى هذا الصعيد ينبغي لنا أن نقرر ابتداءً أن منطلق الأصمعي في أحكامه اللغوية على المولدين هو قناعته التي قد تكون متميزة أحياناً ، ودليلنا على ذلك أنه يحكم على زياد الأعجم مثلاً بأنه (حجة لم يتعلق عليه بلحن) بينما يذهب ابن قتيبة إلى القول في زياد نفسه : « كثير اللحن في شعره ، ولهذا قيل له الأعجم ، ولفساد لسانه بفارس » (٦٢) ، أما الأقيشر الأسدي فقد رأينا الأصمعي يطعن فيه ولا يلتفت إلى شعره ، ويحكم على الكميت بن زيد والطرماح بن حكيم بأنهما ليسا حجتين بينما يشير ما بين أيدينا من مصادر اللغة إلى أن العلماء لم يتحرجوا من الاحتجاج بأشعارهم » (٦٣) ومثل هذا يمكن أن يقال في سائر أحكامه ، فالشعراء الذين ترد أسماؤهم في

المسرد ممن لا يقف اللغويون موقفاً موحداً من مسألة الاحتجاج بأشعارهم ، وإنما ينطلقون في تقويم لغتهم من مواقف متباينة قد يحتاج استقصاؤها إلى دراسة لغوية متخصصة .

ويخيل إلي أن الأصمعي كان يميل إلى عدم الاحتجاج بشعر المولدين جملة ، ولعله كان أقرب إلى طبعه عندما صرح بهذا الميل في حكمه على الكميت ابن زيد بأنه (ليس حجة) ثم علل ذلك بقوله : (لأنه مولد) ، وقد يقال في الرد على هذا بأن الأصمعي نفسه قال في عمر بن أبي ربيعة وفضالة بن شريك وعبد الله بن الزبير الأسدي وابن الرقيات إنهم (مولدون ، وشعرهم حجة) ، ولكننا نرى هذا القول دعماً لما نذهب إليه لأن الأصمعي لو لم يكن يرى أن (التوليد) علة للفساد اللغوي لاكتفى بالقول في هؤلاء : « شعرهم حجة » ، ولكن الذي يبدو أن إحساسه الخفي بأن كونهم (مولدين) يناقض كون (شعرهم حجة) هو الذي دفعه إلى النص على صفة التوليد وكأنه يظهر التسليم باجتماع النقيضين ، ومن خلال قناعتنا بهذا التصور نذهب إلى أن أحكام الأصمعي على كل من يزيد بن ضبة وابن مفرغ والأحوص التي لم تتضمن إلا وصف الشاعر منهم بأنه (مولى) أو (مولد) تستدعي الاعتقاد بأنه حكم على أشعارهم بأنها (ليست حجة) ضمناً ، أما أحكامه التي وثق فيها لغة بعض المولدين فلا نظنها منبثقة إلا عن الانسياق وراء المجرى الذي اجتمع عليه جمهور اللغويين حين قبلوا الاحتجاج بشعر المولدين ثم ذهبوا مذاهب مختلفة في تحديد معايير الاحتجاج .

ولعلنا مسؤولون بعد ذلك كله عن توضيح علة تفاوت ظاهر أحكام الأصمعي على من ذكره من المولدين ، وذلك ما نفضل أن نعزوه إلى الحقيقة التي أشرنا إليها أولاً وهي أن كتاب (الفحولة) في الأصل حصيلة إجابات على أسئلة متفرقة قد يتمخض عنصر تفاوتها الزماني عن مثل هذا الذي رأيناه من عدم ارتباط الأحكام بقاعدة منهجية واضحة .

بيـــد أن بوسعنـــا – رغم هذا كله – أن نضع اليد على ضوابط لم يصرح بها الأصمعي ولكن أحكامه تومىء إليها بشكل صريح حيناً وبشكل يحتاج إلى التأمل حيناً آخر ، ففي حكمه على ذي الرمة يصرح بعلة توثيق لغته حين يقول (حجة لأنه بدوي) ، أما في حكمه على أبي عطاء السندي حين أجاب عن سؤال أبي حاتم بشأنه (أو كان في الأعراب ؟) بقوله : (لا ، ولكنه فصيح) فان ثمة إشارة موحية تقرر إيمان الأصمعي بأن المولد الذي لا (يكون) في الأعراب لا يكون فصيحاً في الأصل أما أبو عطاء السندي فحالة خاصة ولهذا وجب استثناؤه بـ (لكن) ، ومن هنا يكون بوسعنا القول بأن من أوضح ضوابط الأصمعي لتوثيق لغة المولد هو أن يكون المولد بدوياً أو ممن يكون في البدو ، وذلك مذهب لا نعرف أحداً من لغويي القرنين الثاني والثالث لا يوافقه عليه .

وقد يفهم من حكم الأصمعي على عمر بن أبي ربيعة الذي قال فيه (مولد وهو حجة) ثم لم يلبث أن شفع هذا بقوله (سمعت أبا عمرو بن العلاء يحتج في النحو بشعره ... الخ) أنه ربما كان يعتمد في بعض أحكامه على آراء من يثق بهم من شيوخه ، ولكننا لا نرى أن نجعل من هذا الاستنتاج – رغم منطقيته – قاعدة لعدم اطراده في أحكام أخرى أولاً ، ولما نعلمه من ميل الأصمعي الخاص الى التشدد في مسألة الاحتجاج بشعر المولدين ثانيا .

وعلى الرغم من أن أحكام الأصمعي على المولدين جاءت حاسمة غير معللة بوجه عام فاننا نستطيع أن نزعم أنه قد يتخذ الشاهد الشعري ذريعة للحكم وإن لم نكن نمتلك إلا نصاً واحداً يرد في الفحولة بشأن الأقيشر الذي طعن فيـــه ولـــم يلتفت إلى شعره حيث تطالعنا هذه المحاورة التي ينقلها أبو حاتم بقوله : « قال : لا يقال إلا رجل شَرَطي . فقلت : قال الأقيشر :

إنمـــا يشربُ من أموالنـــا فاسألوا الشرْطيّ ما هذا الغضب

قال : ذاك مولد » (٦٤) .

تلك هي الضوابط التي يمكن الخروج بها مما تتضمنه كتاب الفحولة من أحكام التوثيق اللغوي أما القاعدة الرئيسة فهي هذا الذي أشرنا إليه من ميل الأصمعي إلى التشـــدد في مسألة الاحتجـــاج بشعر المولدين ، ولعـــل مبعث هذا الميل ما كان من حرص الأصمعي على الدفاع عن العربية التي تعرضت في عصره للفساد على ألسنة الموالي من الأعاجم فلما تشمر للدفاع عنها دخل في خصومه عنيفة مع علماء ينحدرون من أصول فارسية كأبي عبيدة (٦٥) فدعاه ذلك إلى الغلو في التشدد غلوا تمخض عن هذا الذي رأيناه من تميز في الأحكام .

وقد تتيح لنا إعادة تأمل المسرد فرصة الكشف عن حقيقة أخرى مضمونها أن المنهج الأساس القائم على تقسيم الشعراء (فحولاً) و (غير فحول) في التقويم الفني ظل يجد بعده التطبيقي في التقويم اللغوي ، فعلى الرغم من تعدد المصطلحات اللغوية (حجة) ، (فصيح) ، (ثبت) لم يحظ أي من المولدين بغير إحدى الصفتين : الوثوق بلغته أو عدم الوثوق بها سوى أبي دلامة الذي يبدو أنه احتل منزلة بين منزلتين فكان (صالح الفصاحة) ، وما يدرينا بعد ذلك لعل طبيعة منهج النظر اللغوي الذي لا يتسع لتشخيص (درجات) متفاوتة في تقويم السلامة اللغوية هو المسؤول عن تقييد نظر الأصمعي النقدي وتضييق دائرة أحكامه في ميدان التقويم الفني الذي رأيناه لا يشخص إلا (فحولاً) و (غير فحول) ، فان صح ذلك يكون بوسعنا القول بأن تخفف ابن سلام من ثقل المنهج اللغوي هو الذي أتاح له أن يتوسع في التقويم فيدرج أسماء أربعين فحلاً في عشر طبقات يمثل تسلسلها ضرباً من التقويم الفني للشعـــراء الذين يدرجون في كل منها .

بقي أن نشير إلى أن ما ورد في حكم الأصمعي على ابن أذينة (ثبت في طبقة ابن هرمة ، وهو دونه في الشعر) قد يثير تساؤلاً حول مدلول مصطلح

(الطبقة) عنـــده ، وواضح أنه لا يحملها هنا مدلولاً فنيـــاً بدليل أنه نفى أن يكون ابن أذينة بمستوى ابن هرمة في الشعر ، وعلى هذا لا يكون أمامنا إلا مدلول التقارب في التقويم اللغوي أو قبول مدلول التقارب الزماني المحض (٦٦) ، وقد لا يخرج حكمه على طفيل الكناني (مثل ابن هرمة) عن أحد المدلولين ، وذلك افتراض نعتمد في تقريره على أن النص ورد بعد القول في ابن اذينة مباشرة فكأن كلمة (مثل) فيه جاءت مرادفاً لكلمة (من طبقة) فضلاً عن أن الأصمعي لم يصدر في أحكامه على المولدين من موقف الموازنة الفنية كما رأينا وإنما انطلق من موقف النظر إلى لغتهم وإلى السمة التي اشتركوا في التفرد بها وهي سمة التأخر في الزمان عن فحول الجاهلية ، وتلك حقيقة يؤكدها لدينا أنه حين حكم على ذي الرمة بأنه (حجة) لم يمنعه ذلك من من أن ينكر أن (يشبه شعره شعر العرب) ، فإنْ تمخض النظر الفني إلى شعر من هو (حجة) من المولدين عن مثل هذا الحكم فأي حكم سيتمخض عنه النظـــر إلى شعر من هو (غير حجة) ؟ وأي معيار فني يمكننا أن نشخص ملامحة في مجموع أحكام الأصمعي على المولدين ؟

وحيث ننتهي من ذلك كله يصح لدينا القول بأن الحقائق التي طالعتنا في تفاصيل نظر الأصمعي إلى الشعراء الذين ورد لهم ذكر في (الفحولة) تقرر أنه ظل يميز بين خمس فصائل من الشعراء تمييزاً منهجياً واعياً ، فلا يقول في الشاعر إلا بعد أن يتبين انتماءه إلى إحدى تلك الفصائل ثم يكون حكمه عليه منبثقـــاً عن النظر إلى موقفه ضمن إطار فصيلته ، وقـــد رأينا أن الفصائل الخمس هي :

١ــ الفحول وفيها ذكر للجاهليين فقط .

٢ــ الفرسان وفيها ذكر للجاهليين فقط .

٣ــ الصعاليك وفيها ذكر للجاهليين فقط .

٤ــ الرجاز وفيها ذكر للإسلاميين فقط .

٥- المولدون والموالي وفيها ذكر للاسلاميين والمخضرمين .

وقد لا نجانب الصواب إذا خرجنا من هذه الحقيقة بتقرير بضع ملاحظات واستنتاجات منها أن الأصمعي ظل يقصر (الفحولة) على الجاهليين دون الإسلاميين في التقويم الصريح شأنه في ذلك شأن عامة علماء القرن الثاني الذين أشرنا إلى علل تقديمهم للجاهليين ، ومن هنا يكون بوسعنا أن نضع اليد على علة اكتفاء الأصمعي بالنظـــر اللغوي المحض إلى أشعار المـــولدين ، وهو موقف نراه انسحب على نظره إلى الرجاز الذين لم يذكر منهـــم إلا الإسلاميين من جيل الأغلب العجلي أو من تأخر عنه ، بيد أننا لا نريد أن نزعم بهذا أن المعيار الزماني هو الأساس الوحيد لنظرته إلى الرجاز لاننا نعلم أن سبيل الرجز ظل غير سبيل الشعر في العرف وفي النظر النقدي في عصر الأصمعي وقبل عصر الأصمعي بزمن طويل .

وتبقى محاولة وضع اليد على منطلق الأصمعي في التمييز بين الفحول والفرسان والصعاليـــك مرهونة باستيعـــاب ما أشرنا إليـــه من إيمانه الخفي بأن من سمات الفحولة عدم تطويع عملية الإبداع الشعري للالتزام بأرضية خلقية أو فكرية أو حياتية محددة ، فالنموذج الشعري الأعلى في نظر الأصمعي هو الشاعر القبلي الذي يضطرب شعره في آفاق المعاناة الجماعية وتفاصيلها غير المحددة فضلاً عن خوضه تفاصيل التجارب التقليدية في افتتاح قصائده من بكاء الديار والنسيب والرحلة ... الخ وتلك معالم لم تكن ممتدة إلى قصائد الفرسان والصعاليك فذلك الذي ميزهم من الفحول ، وفي ضوء هذا الفهم يمكننا تفسير ظاهرة قبول الأصمعي تقويم بعض الفرسان ضمن (الفحول) كطفيل الغنوي مثلاً ، فلعله رأى في شعره انشداداً إلى المعاناة القبلية يطغى على نزعة الفروسية التي اشتهر بها عند أصحاب الأخبار والسير فكان أن انطلق من نظرته إلى الشعر لا إلى الشاعر في ميدان التقويم .

أما التمييز بين الفرسان والصعاليك فقد لا يخرج عند الأصمعي عن إطار النظر إلى تمايز تفاصيل التجربة الشعرية وإن كانت عنده محددة الآفاق في نماذج كلتا الفصيلتين .

وحيث يبدو بعد ذلك كله أن ما تابعنا تفاصيله من جهد الأصمعي النقدي في تصنيف الشعراء والحكم عليهم هو المدار الرئيس لهذا الذي تضمنه كتاب (الفحولة) فان استقراء ما تناثر في صفحات الكتاب من سائر التعليقات والملاحظات والآراء يكشف عن حصيلة لا نشك في قدرتها على إضاءة جوانب أخرى من شخصية الأصمعي ومنهجه في النظر إلى الشعر والشعراء ، فمما يدخل في إطار التقويم الفني ما ورد من موازنات جزئية بين الشعراء أحياناً وبين النصوص أحياناً أخرى ، من ذلك ما يطالعنا في هذه المحاورة التي نقلها أبو حاتم : « سألت الأصمعي : من أشعر الراعي أم ابن مقبل ؟ قال : ما أقربهما : قلت : لا يقنعنا هذا . قال : الراعي أشبه شعراً بالقديم وبالأول » (٦٧) والذي يشير إليه مسرد الفحول الذي قدمناه أن الراعي النميري واحد من الإسلاميين القلائل الذين رضي الأصمعي أن يخضعهم لتقويم (الفحولة) فلعل في موازنته بابن مقبل تفسير لهذه المسألة ، فعلى الرغم من أن الأصمعي كان يعلم أن ابن مقبل جاهلي إسلامي ، وأنه أقدم من الراعي ، فان المعيار الزماني سقط عنده في لحظة إعجاب بقدرة الراعي الفنية ، وتمكنه من إشاعة مناخ النموذج الجاهلي في شعره (٦٨) ، وما يدرينا لعل الذي دفعه إلى الرضى بتقويم الراعي ضمن معيار الفحول هو الذي دفعه إلى الرضى بتقويم بقية الإسلاميين القلائل الذين ورد لهم ذكر في المسرد رغم أن أياً منهم لم يرتفع إلى مرتبة (فحل) بأية حال .

وقد ترد الموازنة الجزئية أشبه بالحكم التقريري المنبثق عن التأثر الذوقي المحض كما هو الشأن في هذا النص : « قال الأصمعي يوماً : أشعرت أن

ليلى أشعر من الخنساء ؟ » (٦٩) على أن لنا أن نلاحظ أنه ظل واقعاً تحت تأثير النظر إلى أثر تفاصيل ظرف الشاعر في شعره خلال الموازنة ، فكما أن الفارس لا يوازن إلا بفارس ، وكما أن الصعلوك لا يوازن إلا بصعلوك ، فان الشاعرة لا توازن إلا بشاعرة ، وذلك منهج قد يكون منبثقاً عن افتراض منطقي مقبول ولكن (منطقيته) لا تشغلنا عن ملاحظة أنه قد يمثل الملامح الأولى للمنهج البيئي (الاقليمي) الذي رفده ابن سلام والجاحظ بعد ذلك بما وضح ملامحه حتى اكتمل منهجاً تطبيقياً في يتيمة الدهر للثعالبي .

وقد تتراجع صيغة الموازنة إلى إطار مقيد بموضوع شعري كما هو الأمر في قوله : « لم يكن النابغة وأوس وزهير يحسنون صفة الخيل ، ولكن طفيل الخيل غاية في النعت » (٧٠) ، وقد يدخل في هذا الإطار ما ورد من إشارات إلى تخصيص شعراء بتوجه شعري تفردوا به دون سواهم من الشعراء كقوله « ذهب أمية بن أبي الصلت في الشعر بعامة ذكر الآخرة ، وعنترة بعامة ذكر الحرب ، وذهب عمر بن أبي ربيعة بعامة ذكر النساء » (٧١) ، فاذا لاحظنا أن الأصمعي لم يذكر أمية ولا عنترة في تقويم الفحول الجاهليين رسخت لدينا القناعة بما سبق أن قررناه من عزوفه عن تقويم فحولة من يغلب على نتاجه الشعري آثار التزام فكري متميز ، أما عمر بن أبي ربيعة فقد رأينا أنه نظر إلى تأخره في الزمان فلم يخضع شعره إلا للتقويم اللغوي الذي لا يفصح عن تقويم فني صريح .

ولا يدخل في هذا الإطار ما تناثر في كتاب الفحولة من نصوص عبر بها الأصمعي عن إعجابه بنصوص معينة للفحول ولغير الفحول كاستجادته لرائية النابغة الجعدي ولاميته (٧٢) وإعجابه بمرثية أعشى باهلة (٧٣) واستجادته لأرجـــوزة لأبي النجم العجلي (٧٤) فتلك أحكام تأثرية صرف لا يومئ استقراؤها إلى بواعث منهجية واضحة سوى ما نلمحه في حكمه على نصوص

للشماخ وأبي ذؤيب حيث قال : « ليس في الدنيا أحد يقوم للشماخ في الزائية والجيمية إلا أبو ذؤيب أجاد في جيميته حداً لا يقوم له احد » (٧٥) ففيه إشارة صريحة إلى أن القافية كانت شاخصاً تعتمد عليه كفتا الموازنة عند الأصمعي أحياناً ، وذلك مسلك ظلّ ممتداً إلى أحكام أخرى للأصمعي في غير (الفحولة) فقد ورد في شرح الأعلم لقصيدة زهير بن أبي سلمى التي مطلعها :

بان الخليطُ ولم يأوَوا لمن تركوا وزودوكَ اشتياقاً أيةً سلكُوا

قوله « زعم الأصمعي أن ليس للعرب قصيدة كافية أجود من هذه ، ومن كافية أوس ابن حجر » (٧٦) ، فان صح لنا هذا التصور كان لنا أن نقرر بحذر إن الشكل الفني قد يمثل عند الأصمعي ثقلاً في الموازنة والحكم (٧٧) أما المعيار الكمي فقد يمثل شاخصاً آخر نلمح امتداده إلى تعليل الأصمعي لتفضيله النابغة الذبياني على أوس بن حجر في هذا النص : « قال أوس :

بجيش ترى منه الفضاء معضلاً

في قافية ، وقال النابغة فجاء بمعناه في نصف بيت وزاد شيئاً آخر فقال

جيش يظل به الفضاء معضلاً يدع الأكام كأنهن صحاري (٧٨)

وظاهر النص مما يوقع في الحرج ، فشطر بيت أوس هو صدر بيت النابغة نفسه باستثناء خلاف بسيط لا يمس جوهر المعنى الواحد فيهما ، فأي وجه للموازنة بينهما ؟ وأي وجه لحكم الأصمعي بأن النابغة جاء بمعنى أوس في نصف بيت وهو يسوق لأوس نصف بيت وللنابغة بيتاً كاملاً ؟ لهذا كله رجعت إلى ديواني الشاعرين فوجدت بيت النابغة في ديوانه بهذه الرواية

جمعاً يظل به الفضاء معضلاً يدع الأكام كأنهن صحاري (٧٩)

أما الشطر المنسوب إلى أوس فقد عجزت عن الفوز به في ديوانه وفي ذيله وفيما أنكر المحقق نسبته إليه من شعر نسب إليه في المصادر .

ورجعت إلى هوامش المحققين فوجدت محمد عبد المنعم خفاجي يقول في الشطر ما نصه : « هو عجز بيت لأوس من قصيدته اللامية المشهورة التي مطلعها :

صحا قلبه عن سكره وتأملا وكان بذكرى أم عمرو موكلا (٨٠)

فرجعت إلى القصيدة مرة أخرى ، فلم أجده ، فعلمت أنه لم يرجع إليها وإنما غرّه تشابه الوزن والقافية فقرر على التخمين .

أما توري فقد كان أشد حذراً حيث قال « هذا الشطر مقتبس من الشعر في الجزء الثامن من اللسان ص ٤٧٨ » (٨١) وقد رجعت إلى معجم الشعراء في لسا ن العرب فلم أجدما يعين على العثور على هذا الشطر منسوباً إلى أوس في اللسان (٨٢) بيد أنني وجدت له بيتاً في مادة (عضل) هو قوله :

ترى الأرض منا بالفضاء مريضة معضلة منا بجمع عرمرم (٨٣)

فلعله هو الذي عناه توري باشارته ، ولعله هو البيت المثبت في أصل الفحولة مسخه الناسخ حين سقط منه فأثبت في موضعه الشطر الأول من بيت النابغة مع تغيير بسيط عمداً أو إهمالاً ، ولم يتنبه الناشران إليه ، فورد هكذا في نشرتين ، وبهذا التصور وحده يكون لرأي الأصمعي وموازنته معنى ، ذلك أن معنى بيت أوس كله يرد في صدر بيت النابغة الذي زاد على معناه شيئاً كما قال الأصمعي ، ويكون لنا بعد ذلك كله أن نثق بتصورنا لأثر المعيار الكمي في موقف الأصمعي النقدي الذي رأيناه يقرر أن خمس قصائد أو ستاً كفيلة برفع بعض الشعراء إلى مرتبة الفحول .

وقد يكون للمعيار الكمي أثر في مثل قول الأصمعي « ليس في الدنيا قبيلة على كثرتها أقل شعراً من بني شيبان وكلب ، قال : وليس لكلب شاعر في الجاهلية قديم . قال : وكلب مثل شيبان أربع مرات » (٨٤) وإذ يبدو الأمر هنا متجهاً إلى العرض الاخباري الذي لا يفصح عن حكم فني فان ثمة نصاً

آخر يبدو المعيار الكمي فيه ذا أثر في التقويم الفني لشعر القبائل وهو ما سبقت الإشارة إليه من روايته لرأي حسان في تفضيل هذيل على القبائل في الشعر وتعليقه عليه بأن فيهم أربعين شاعراً مفلقاً ... الخ .

ويشارك الأصمعي جيله من العلماء في وضع مسألة توثيق النصوص موضعاً متميزاً في الجهد النقدي ، فعلى الرغم من أننا لا نفوز من كتاب الفحولة بما يضاهي البحث المسهب الذي عقده ابن سلام في مقدمة طبقاته للحديث عن النحل والتزيد عند ابن اسحاق وحماد وغيرهما فان بعض الملاحظات التي صدرت عن الأصمعي تشير إلى عمق اهتمامه بالمسألة وإن بدت ملاحظات عامة أشبه بالتقرير الاخباري كقوله : « وقـد أخذ طفيل من امرئ القيس شيئاً ، ويقال إن كثيراً من شعر امرئ القيس لصعاليك كانوا معه » (٨٥) وقوله في مهلهل : « واكثر شعره محمول عليه » (٨٦) ، وقوله في يزيد بن ضبة : « قال يزيد بن ضبة ألف قصيدة فاقتسمتها العرب فذهبت بها » (٨٧) وقوله في النابغة الجعدي : « والشعر الأول من قوله جيد بالغ والآخر كله مسروق وليس بجـيد » (٨٨) وقوله في الفرزدق « تسعـة أعشار شعره سرقة، قال: وأما جرير فله ثلاثون قصيدة ما علمته سرق شيئاً قط إلانصف بيت » (٨٩) .

وقد يخضع الأمر لشيء من التفصيل الذي يظهر منه تشدد الأصمعي في تنخل الصحيح من المحمول وذلك ما نلمسه في هذا الذي رواه أبو حاتم بشأن الأغلب العجلي حيث قال : « وقال لي مرة (يعني الأصمعي) : ما أروي للأغلب إلا اثنتين ونصفاً . قلت كيف قلت نصفاً ؟ قال : أعرف له اثنتين وكنت أروي نصفاً من التي على القاف فطولوها . ثم قال : كان ولده يزيدون في شعره حتى أفسدوه .

قال أبو حاتم : وطلب منه اسحق بن العباس رجز الأغلب فطلبه مني

فأعرته إياه فأخرج نحواً من عشرين قصيدة ، فقلت : ألم تزعم أنك لا تعرف له إلا اثنتين ونصفاً ؟ قال : بلى ، ولكنني انتقيت ما أعرف فان لم يكن له فهو لغيره ممن هو ثبت أو ثقة » (٩٠) والتساهل الذي نراه في الشطر الأخير من الرواية لا يناسب التشدد الذي رأيناه في أولها ، ولكننا نبقى متمسكين بوصف الأصمعي بالتشدد في تنخل المحمول والموضوع من الشعر في جهده النقدي ، أما هذا التساهل الذي لمحه أبو حاتم في قبول الأصمعي عشرين قصيدة من مجموع شعر الأغلب الذي استعاره منه فلعل مبعثه أن الأصمعي لم يكن ليعني بالجانب الفني في شعر المولدين والرجاز قدر عنايته بالجانب اللغوي وما يدرينا لعله قدّر أن أبا العباس لم يطلب إليه رجز الأغلب إلا للفائدة اللغوية فما كان منه إلا أن اختار له من مجموع شعره ما اختار دون تنخل للمحمول عليه ما دام الذي نحله إياه (ثبت) أو (ثقة) في اللغة فذلك الذي ينتفع به صاحبه لا ما يطيل النقاد الحديث عنه في مثل هذه الحالة من تنخل المنحول من الصحيح .

ولا يتضمن كتاب الفحولة بعد ذلك من إجابات الأصمعي عن أسئلة تلميذه أبي حاتم أو ملاحظاته أو تعليقاته ما يرتفع إلى مستوى الجهد النقدي الذي يصلح للتأمل والتحليل ، فثمة شروح قليلة لمفردات أوأبيات ، وثمة أخبار مبتسرة عن عدد من الشعراء تداولها أصحاب التراجم وكتب تأريخ الأدب .

ولعل في هذا الذي نقله الأصمعي من آراء غيره في عدد من الشعراء الذين تناولهم بالحديث أو بالحكم مادة تصلح للنظر والتحليل ولكننا آثرنا الاكتفاء بآراء الأصمعي في هذا البحث تاركين ما سواه من آراء العلماء والشعراء وتعليقات أبي حاتم على بعض آراء شيخه مما ورد في الفحولة لدراسة مقبلة إن شاء الله .

الهوامش والمصادر

(١) الشاعر الإسلامي تحت نظام سلطة الخلافة ، د . داود سلوم ، بيروت ، ١٩٧٨ م ، ص ١٧ .
(٢) النقد المنهجي عند العرب ، د . محمد مندور ، مصر (د . ت) ، ص ٥ .
(٣) انظر مقدمة توري بالانكليزية في نشرة د . صلاح الدين المنجد ص ٤١ .
(٤) مقدمة المحققين ، ص ٥ .
(٥) أظن أنهما اطلعا عليها بدليل قولهما في مقدمة النشرة ، ص ٣ ؛ « فعقدنا العزم على نشر الكتاب نشراً جديداً » .
(٦) لم يرد للكتاب ذكر في تاريخ النقد الأدبي عند العرب للمرحوم الأستاذ طه أحمد ابراهيم ولا في النقد المنهجي عند العرب للدكتور محمد مندور ، ولا في كتاب تاريخ النقد العربي الى القرن الرابع الهجري للدكتور محمد زغلول سلام ، ولا في تاريخ النقد الأدبي عند العرب للدكتور إحسان عباس الذي نقل الكثير من آراء الأصمعي المثبتة أصلا في الفحولة من نقول المرزباني منها في الموشح .
والعجيب أن الدكتور عبدالجبار الجومرد الذي كتب دراسة مسهبة عن الأصمعي ونشرها في سفر ضخم بعنوان (الأصمعي حياته وآثاره ، بيروت ١٩٥٥ م) لم يذكر شيئاً عن فحولة الشعراء رغم أن كتاب الفحولة كان قد نشر مرتين قبل صدور كتابه !
(٧) وذلك في المقدمة الانكليزية التي تقع في ست صفحات استغرق وصف المخطوطة ومنهج تحقيقها أكثر من نصفها وتناولت بقيتها الكتاب وأحكامه بالعرض والتحليل الموجزين .
(٨) المقدمة ، ص ٥ .
(٩) أنظر الطبعة الخامسة منه ، ص ١٤٦–١٥٥ .
(١٠) نشرة توري ص ٩ ، نشرة خفاجي ص ١٢–١٣ ، وصدر النص إشارة صريحة الى إن التسلسل الزمني لم يكن أساساً لترتيب الروايات في الفحولة ، وإلا فمن غير المعقول أن يكون أول مايرويه عنه هو إجابته عن سؤال سأله إياه (قبيل موته) !
(١١) توري ٩ ، خفاجي ١٤ .
(١٢) توري ٩ ، خفاجي ١٥ .
(١٣) الأغاني طبعة دار الكتب ، ج ١١ ص ٧٠ .
(١٤) الشعر والشعراء ، ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر ، مصر ١٩٦٧ م ، ج١ ص ٢٠٦ ، الموشح ، المرزباني (ت ٣٨٤ هـ) مصر ١٣٤٣ هـ ، ص ٤٧ ، العمدة ، ابن رشيق (٤٥٦ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، مصر ١٩٥٦ م ، ج١ ص ٨٦ ، المزهر ، السيوطي (ت ٩١١ هـ) تحقيق محمد احمد جاد المولى ، مصر ١٩٥٨ م ، ج٢ ص ٤٧٢ .
(١٥) الشعر والشعراء ، ج١ ص ٢٠٥ ، الأغاني ، ج١١ ص ٧٠ ، العمدة ج١ ص ٨٨ ، وورد في الاشتقاق لابن دريد (ت ٣٢١ هـ) تحقيق عبدالسلام هرون : مصر ١٩٥٨ ، ص ٣٧ ،

أن الذي أسقط أوساً هو زهير وحده وورد في شرح شواهد المغني للسيوطي ، تصحيح محمد محمود الشنقيطي ، دمشق ١٩٦٦ م ، ص ١١٦ أن الذي أسقط أوساً هو النابغة وحده ، ولعل علة ماورد في المصدرين الأخيرين هو سقوط اسم النابغة في أولهما وسقوط اسم زهير في الآخر .

(١٦) توري ١٣ ، خفاجي ١٩ .

(١٧) توري ٩ ، خفاجي ١٢ .

(١٨) توري ١٩ ، خفاجي ٣٧ .

(١٩) توري ١٥ ، خفاجي ٣٠ .

(٢٠) توري ١٠ ، خفاجي ١٩ وسقط منه قوله (في بعض شعره) .

(٢١) توري ٩ ، خفاجي ١٣ ، ابن اللبون : ولد الناقة إذا حملت بغيره ودر لبنها ، لز : شد ، قرن : حبل مفتول ، البزل : جمع بازل وهو البعير في التاسعة من عمره ، القناعيس : الشداد .

(٢٢) توري ١١ ، خفاجي ١٩ .

(٢٣) البيان والتبيين ، الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) تحقيق عبدالسلام هرون ، مصر (د ت) ج٢ ص ٩ .

(٢٤) لم يصل إلينا كتاب في الطبقات لأبي عبيدة ، ولكن بعض الدارسين جمع نصوصاً منه مبعثرة في كتب الأدب فخرج بقائمة تضم ثلاث طبقات جاهلية وطبقة واحدة للإسلاميين وطبقة واحدة للمحدثين ، وهي القائمة التي سنستخدمها في الموازنة ، أنظر القائمة في كتاب مصطلحات نقدية ، خير الله علي السعداني ، رسالة ماجستير بالآلة الكاتبة ص ٢٨٨ نقلا عن « أبو عبيدة معمر بن المثنى لغوياً وراوياً » ناصر حلاوي ، رسالة دكتوراة باللغة الانكليزية من جامعة لندن .

(٢٥) نشر الكتاب عدة نشرات أوثقها نشرة يوسف هل ، ليدن ١٩١٦ م بعنوان طبقات الشعراء ، ونشرة محمود محمد شاكر مصر ١٩٥٢ م بعنوان طبقات فحول الشعراء ، ويضم الكتاب عشر طبقات جاهلية عدة كل طبقة أربعة شعراء وعشر طبقات إسلامية عدة كل طبقة اربعة شعراء أيضاً وبينها طبقات شعراء المدن والمراثي وشعراء يهود .

(٢٦) سيكون تسلسل الشعراء قائماً على تسلسل ورود ذكرهم في الفحولة ، واختصاراً للهوامش سنثبت رقمين أمام اسم كل شاعر أولهما رقم صفحة وروده في نشرة توري والآخر رقم صفحة وروده في نشرة خفاجي .

(٢٧) توري ١٢ ، خفاجي ٢١ .

(٢٨) تناولنا النص في معرض حديثنا عن موقف الأصمعي من النابغة الذبياني .

(٢٩) توري ١٨ ، خفاجي ٣٥ ، وقد ساق ابن سلام النص نفسه دون إسناد وزاد فيه أسماء شعراء ربيعة وشعراء قيس ، وذكر المتلمس ثامنا بين عشرة شعراء من ربيعة ، أنظر الطبقات نشرة هل ص ١٣ .

(٣٠) أنظر مادة (فلق) في اللسان مثلا .

(٣١) البيان والتبيين ج٢ ص ٩ ، وقد اقتطعنا من رواية الأصمعي رأي رؤبة فيه ونقلناها في موضع سابق .

(٣٢) توري ١٥ ، خفاجي ٢٨ .
(٣٣) طبقات الشعراء ص ٣٠ وانظر قوله في أول حديثه عن الطبقة السابعة ص ٣٦ .
(٣٤) طبقات الشعراء ص ٣٤ .
(٣٥) الشعر والشعراء ج١ ص ٣٠٥ .
(٣٦) توري ١٢ خفاجي ٢١ .
(٣٧) الأغاني ج٢ ص ١٧٠ .
(٣٨) الموشح ص ٦٢ .
(٣٩) توري ١٢ ، خفاجي ٢٣ .
(٤٠) توري ١٣ ، خفاجي ٢٤ .
(٤١) توري ١٣ ، خفاجي ٢٤ .
(٤٢) توري ١٥ ، خفاجي ٢٩ .
(٤٣) توري ١٥ ، خفاجي ٢٩ .
(٤٤) توري ١٤ ، خفاجي ٢٧ .
(٤٥) توري ١٨ ، خفاجي ٣٥ .
(٤٦) توري ١٩ ، خفاجي ٣٧ .
(٤٧) توري ١٥ ، خفاجي ٢٩–٣٠ .
(٤٨) توري ١٩ ، خفاجي ٣٧ .
(٤٩) انظر البحث الموسوم بـ « محمد بن سلام » للدكتور علي جواد الطاهر المنشور في العدد الحادي والأربعين من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، نيسان ١٩٦٦ .م .
(٥٠) توري ١٦ ، خفاجي ٣٠ .
(٥١) توري ١٦ ، خفاجي ٣١ .
(٥٢) توري ١٦ ، خفاجي ٣١ .
(٥٣) توري ١٦ ، خفاجي ٣١ .
(٥٤) توري ١٧ ، خفاجي ٣٣ .
(٥٥) توري ١٣ ، خفاجي ٢٤–٢٥ .
(٥٦) توري ١٨ ، خفاجي ٣٦ .
(٥٧) الشعر والشعراء ج٢ ص ٦١٣ وانظر العمدة ج١ ص ١٨٩ .
(٥٨) انظر طبقات الشعراء ص ١٤٨ .
(٥٩) ورد في الموشح ص ١٨٦ عن الأصمعي أن ابن الرقيات ليس بحجة .
(٦٠) ورد في المزهر ج٢ ص ٢٣٤ أن الأصمعي قال ان ذا الرمة ليس بحجـــة « اذ طالما أكل البقل والمالح في حوانيت البقالين »
(٦١) مابين المعقوفتين ليس في الأصلين (نشره توري ونشرة جفاجي) والتكملة من رواية الموشح ص ١٧٠ .
(٦٢) الشعر والشعراء ، ج٢ ص ٤٣٣ .

(٦٣) يشير الأستاذ عبدالسلام هرون في كتابه : معجم شواهد العربية ، مصر ١٩٧٢ م الى أن من العلماء الذين احتجوا بأشعار هؤلاء الشعراء : سيبويه والمبرد وثعلب وابن جني والزجاجي وغيرهم ، انظر اسماء هؤلاء الشعراء ومواضع الاستشهاد بأشعارهم في فهرس المعجم ج٢ ص ٥٨٨ ، ٦٠١ ، ٦٠٩ .

(٦٤) توري ١٦ ، خفاجي ٣٢ .

(٦٥) أنظر أخبار هذه الخصومة في : الأصمعي حياته وآثاره ص ٨٠-٨٨ .

(٦٦) ذهب الأستاذ خيرالله علي السعداني في كتابه مصطلحات نقدية ص ٢٣١ الى الأخذ بالمدلول الزماني لمصطلح (طبقة) عند الأصمعي بوجه عام معتمداً على هذا النص وعلى نص آخر يرد في كتاب الفحولة أيضاً هو قوله في ابن أحمر الباهلي بعد حديث عن الراعي النميري وابن مقبل « دون هؤلاء وفوق طبقته » ولقد كنا نفضل أن يستفاد المدلول الفني من مصطلح (طبقة) في النص الأخير .

(٦٧) توري ١٢ ، خفاجي ٢٣ .

(٦٨) وهذا مذهب قد يخالف ظاهره ماروي عن الأصمعي نفسه في غير الفحولة : « وسأل أبو حاتم الأصمعي : أبشار أشعر أم مروان ؟ فقال : بشار أشعرهما . قال له : وكيف ذاك ؟ قال : لأن مروان سلك طريقاً كثر سلاكه فلم يلحق بمن تقدمه ، وأن بشاراً سلك طريقاً لم يسلكه أحد فانفرد به ، وأحسن فيه ، وهو أكثر فنون شعر ، وأقوى على التصرف ، وأغزر وأكثر بديعاً ، ومروان آخذ بمسالك الأوائل » الموشح ص ٢٥١ ، بيد أننا نرى في هذه الموازنة انشداداً الى معايير فنية متشعبة تمنح الحكم بعداً نقدياًلانلمح مايضاهيه فيالموازنة بين الراعي وابن مقبل .

(٦٩) توري ١٩ ، خفاجي ٣٧ .

(٧٠) توري ١٠ ، خفاجي ١٧ .

(٧١) توري ١٨ ، خفاجي ٣٥ .

(٧٢) توري ١١ ، خفاجي ١٨ .

(٧٣) توري ١٥ ، خفاجي ٣٠ .

(٧٤) توري ٢٠ ، خفاجي ٣٩ .

(٧٥) توري ٢٠ ، خفاجي ٣٩ .

(٧٦) شعر زهير بن أبي سلمى تحقيق د . فخر الدين قباوة ، حلب ١٩٧٠ م ، ص ٧٤ ، وورد النص مبتوراً في ديوان زهير بن أبي سلمى طبعة دار الكتب ، ص ١٦٤ ، فليس في ديوان أوس المطبوع قصيدة كافية سوى خمسة أبيات متفرقة في المصادر جمعها المحقق ولفقها في مقطوعة واحدة وهي التي مطلعها :

زعمتم أن غولا والرجام لكم ومنعجاً فاذكروا والأمر مشترك

ديوانه تحقيق د . محمد يوسف نجم ، بيروت ١٩٦٧ م ، ص ٥٨ .

(٧٧) دلت موازنة قمت بها بين كافيتي زهير وأوس أن القافية ليست العنصر المشترك الوحيد

بينهما وإنما تتشابهان في مناخهما النفسي والأدائي والموضوعي فضلا عن أن كلتيهما من بحر واحد هو البسيط ، انظر كتابي شعر أوس بن حجر ، بغداد ١٩٧٩ م ، ص ٤١٥-٤١٦ .

(٧٨) توري ١٠ ، خفاجي ١٥ .

(٧٩) ديوانه ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، مصر ١٩٧٧ م ، ص ٥٨ ، والقصيدة ضمن القسم الذي نقله المحقق من رواية الأعلم الشنتمري عن الاصمعي .

(٨٠) انظر الهامش ٤ ص ١٥ نشرته .

(٨١) انظر الهامش ١ ص ١٠ من نشرته .

(٨٢) انظر فهرس أبيات أوس في الصفحة ٧٢-٧٣ من معجم الشعراء في لسان العرب للدكتور ياسين الأيوبي ، بيروت ١٩٨٠ م ، وقد كان رجوعي اليه لأن توري لم يشر الى نشرة اللسان التي اعتمد عليها في تخريج البيت .

(٨٣) البيت مثبت في ديوانه ، ص ١٢١ .

(٨٤) توري ١٤ ، خفاجي ٢٦ .

(٨٥) توري ١٠ ، خفاجي ١٦ .

(٨٦) توري ١٢ ، خفاجي ٢٢ .

(٨٧) توري ١٧ ، خفاجي ٣٣ .

(٨٨) توري ١٩ ، خفاجي ٣٨ .

(٨٩) توري ١٩ ، خفاجي ٣٨ وفيه غلو لعل أعدل ماقيل فيه إن سببه هجاء الفرزدق لباهلة .

(٩٠) توري ١٣ ، وفيه ترد الرواية بنواقص ولهذا نقلت الرواية كما جاءت في نشرة خفاجي ص ٢٥ .

★ ★ ★